المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/02/2015

أسر ضحايا «14 دجنبر» بفاس يطالبون برفات الموتى وتضميد الجروح

5/2006

فاس
لحسن النيعام

أجهشت سيدة بالبكاء أمام متدخلين في ندوة نظمها منتدى الحقيقة والإنصاف، مساء يوم أول أمس السبت، بقاعة الندوات بدار الشباب القدس بوسط مدينة فاس، وهي تطالب بالكشف عن قبر شقيقها إبراهيم البشيري الذي توفي في أحداث 14 دجنبر 1990. السيدة قالت، في شهادة مؤثرة، إنها لا تطلب أي تعويض مادي، حيث لخصت مطلبها في معرفة قبر شقيقها المتوفى في الأحداث حتى تتمكن من زيارته بين الفينة والأخرى، والترحم عليه، كما هو الشأن بالنسبة لجميع المتوفين، حيث أوردت بأن ابنها البالغ من العمر 12 سنة يسألها باستمرار عن سبب عدم وجود قبره، كما هو الشأن بالنسبة لمتوفين من أسرتها، وأضافت بأن العديد من الأسر في المدينة تجهل أي معطيات حول قبور أفراد أسرهم من المتوفين في هذه الأحداث التي شهدت تدخلا للجيش في عدة أحياء لـ«إخماد» فتيل أحداث كادت أن «تحرق» المدينة.

وكان عدد من ضحايا الأحداث، في أول مبادرة من نوعها، قد نظموا مساء يوم الجمعة، وقفة أمام ولاية جهة فاس، بالقرب من مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، للمطالبة بإعادة فتح ملف أحداث 14 دجنبر 1990، لجبر الضرر، وتمكين العائلات التي تجهل مصير أبنائها المتوفين من التعرف على قبورهم. وقال أحمد الجيمي، عن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، في ندوة حول «الحركات الاحتجاجية في المغرب، نموذج 14 دجنبر 1990»، وهو يعود إلى الوراء لسرد تفاصيل الأحداث في المدينة، إن المواطنين خرجوا إلى الشوارع للاحتجاج بناء على دعوة إلى إضراب عام دعت إليه كل من نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب. لكن الاحتجاجات انتهت بمواجهات عنيفة مع القوات العمومية. وأشار الجيمي إلى أن هذه الدعوة إلى الاحتجاج كانت في سياق احتقان اجتماعي، تميز بتردي أوضاع السكان، جراء التهميش والإقصاء والغلاء. وتحدث الجيمي على أن من الضحايا من تعرضوا لاعتقالات تعسفية، ومنهم من عانى من أنواع تعذيب ومحاكمات وصفها بالصورية، وبعد ذلك من أمراض نفسية وصحية، وصعوبات في إعادة الاندماج، و«من بين المعتقلين أشخاص تم اعتقالهم وهم أطفال»، ورجال شردت أسرهم، وعانوا من حالات طلاق، ومنهم من ضاعت ممتلكاته، ومنهم من فقد المسكن إثر إعادة هيكلة الأحياء الهامشية في المدينة، بسبب تواجده رهن الاعتقال. وأكد أحمد نضراني، عن المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، على أن أحداث 14 دجنبر 1990 خلفت عددا كبيرا من الضحايا والموتى والمعطوبين، في حين يواجه عدد كبير منهم صعوبات في التواصل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمبرر أن أجل تقديم الملفات قد انتهى، وبأن ملف انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب قد تم طيه مع هيئة الإنصاف والمصالحة، ما دفع بعضهم، في سابقة من نوعها، إلى الخروج إلى الشارع لإثارة الانتباه إلى الملف، والمطالبة بإعادة فتحه من جديد، وتمكين المتضررين من إجراءات جبر الضرر.

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ضرورة ملحة للمغرب

تصب في صالحه وتعزز رصيده في المجال الحقوقي

بيان اليوم 6/7449

ناقش فاعلون حقوقيون، الجمعة المنصرم بالرباط، موضوع «الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب» التي تعد المملكة مطالبة بإحداثها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي أودعت وثائق التصديق عليه في شهر نونبر المنصرم.

وأكد محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي نظمت هذا اللقاء، أهمية إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، باعتبارها تصب في صالح المملكة وتعزيز رصيدها في المجال الحقوقي، مشددا على ضرورة التعجيل بإحداثها وضمان استقلاليتها وتنوع تركيبتها.

من جهته، أبرز النقيب عبد الرحيم الجامعي، خلال هذا اللقاء، الذي حضره جامعيون وممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية، بعض التحديات التي قد تطرح أمام إرساء أمثل للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمملكة، مشيرا، على الخصوص، إلى «إشكالية ضمان استقلاليتها، وكذا كون التوصيات التي تصدر عنها تظل غير ملزمة بالنسبة للسلطات والحكومة».

وشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التوفر على إمكانية متابعة وتفعيل توصيات هذه الآلية بما يمكن من تحقيق الأهداف التي أحدثت لأجلها، مضيفا أن عمل أعضاء هذه الآلية يجب أن يخضع بدوره للمراقبة من طرف الرأي العام والمجتمع المدني.

بدوره، أكد المحامي والأستاذ الجامعي عبد العزيز النويضي على ضرورة احترام أجل إحداث الآلية، والمحدد في سنة واحدة بعد التصديق على البروتوكول الاختياري، وإحداثها بقانون يكون متشاورا بشأنه مع المجتمع المدني الحقوقي بما يمكن من ضمان احترام معايير البروتوكول.

كما شدد النويضي على ضرورة توسيع مجال عمل الآلية المرتقبة ليتجاوز مراكز الاحتجاز ويتعداه إلى مختلف أماكن الحرمان من الحرية بما فيها مستشفيات الأمراض النفسية، وكذا إلزام المسؤولين بمراكز الاعتقال بالتعاون مع أعضاء الآلية خلال زيارتهم لها.

من جانبه، استعرض حميد بنحدو، عن المجلس الوطني لحقوق لإنسان، مضامين دراسة مقارنة أنجزها المجلس في يوليوز 2013 حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، شملت تجارب 55 بلدا، مشيرا إلى أن هذه الدراسة أبرزت أن ثلثي هذه الدول اختارت إسناد هذه الآلية لمؤسسة وطنية قائمة سلفا.

وأكد بنحدو، في هذا الصدد، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤهل لتولي مهام هذه الآلية بالمملكة، بالنظر إلى كونه يستجيب لمختلف المعايير المطلوب توفرها في هذا النوع من الآليات، وكذا تملكه لمجموعة من المؤهلات المرتبطة أساسا بوضعيته القانونية، والمهام المسنودة إليه، وكذا التجربة الغنية التي راكمها.

وأوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد مؤسسة دستورية، ينسجم مع مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويتميز بتشكيلته متعددة التخصصات، ومقاربة القرب التي يعمل من خلالها عن طريق لجانه الجهوية، إضافة إلى التجربة التي راكمها في مجال زيارة أماكن الاعتقال والحرمان من الحرية.

وتم خلال هذا اللقاء تقديم عرض من طرف إستر شوفيلبيرغر، المكلفة ببرنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية السويسرية للوقاية من التعذيب، تطرقت فيه لنشأة فكرة إحداث الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، وعدد من التجارب الدولية في هذا المجال.

كما استعرضت شوفيلبيرغر التحديات التي عادة ما تطرح أمام هذا النوع من الآليات، والمتمثلة، على الخصوص، في صعوبة مهام وظروف عمل أعضائها بما فيها التنقل المستمر وزيارة مراكز الاعتقال في أوقات مختلفة ليلا ونهارا. وتهم هذه التحديات أيضا تمكين الآلية من الموارد المادية الكافية وتطعيم تشكيلتها بكفاءات من قبيل الأطباء النفسيين وهو ما لا يتيسر تحققه في الكثير من الحالات.

يذكر أن المغرب أودع في شهر نونبر الماضي وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث أصبح الدولة ال76 في العالم التي تنضم إلى هذا البروتوكول. وينص هذا البروتوكول على أنه يتعين على كل دولة طرف أن تستبقي أو تعين أو تنشئ، في غضون فترة أقصاها سنة واحدة بعد التصديق عليه أو الانضمام إليه، آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي. وتتمثل مهام هذه الآلية، حسب المصدر ذاته، في القيام، على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز بغية القيام، إذا لزم الأمر، وتقديم توصيات إلى السلطات المعنية بغرض تحسين معاملتهم وأوضاعهم، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذا تقديم اقتراحات وملاحظات تتعلق بالتشريعات القائمة أو بمشاريع القوانين.

جدل بين الحقوقيين ومجلس حقوق الإنسان حول استقلالية وتدخلات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

يونس دافقير

بعد أن صادق المغرب شهر نونبر الماضي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره، من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، صار المغرب ملزما بإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب. في هذه النقطة تبدو الصورة واضحة لا لبس فيها، لكن الخلاف بين الحقوقيين المغاربة، يتم تحت مفهوم «الاستقلالية» الذي يحيل على الجدل، بين ما إن كانت الآلية تندرج ضمن تدخلات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أم أنه ينبغي أن تكون مستقلة عنه. كما يرتفع سقف الاختلاف ليشمل مجالات تدخل هذه الآلية الحقوقية.

في ضيافة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، اجتمعت الجمعة الماضي وجوه حقوقية بارزة وممثلون عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صاحب الضيافة رئيس المنظمة محمد النشناش، كان حاسما في موقفه، فإذا كانت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، «تصب في صالح المملكة وتعزيز رصيدها في المجال الحقوقي»، فإن الضرورة تقتضي «التعجيل بإحداثها وضمان استقلاليتها وتنوع تركيبتها».

وبدا النشناش منذ البداية، كما لو أنه فاطرة ستجر باقي المداخلات في اتجاه محطة الوصول نفسها: «الاستقلالية»، فها هو النقيب عبد الرحيم الجامعي يسير على المنوال نفسه، وهو يؤكد أن آليات مكافحة التعذيب تواجه «إشكالية ضمان استقلاليتها، وكذا كون التوصيات التي تصدر عنها تظل غير ملزمة بالنسبة للسلطات والحكومة».

بالنسبة للجامعي المعروف بمواقفه الحقوقية الصارمة، ينبغي للآلية أن توفر «على إمكانية متابعة وتفعيل توصياتها بما يمكن من تحقيق الأهداف التي أحدثت لأجلها»، مضيفا أن عمل أعضاء هذه الآلية «يجب أن يخضع بدوره للمراقبة من طرف الرأي العام والمجتمع المدني».

المحامي والأستاذ الجامعي عبد العزيز النويضي، يضيف شروطا أخرى لضمان فعالية الآلية إلى جانب ما يتعلق باستقلاليتها، بعد أن شدد على ضرورة احترام أجل إحداث الآلية، والمحدد في سنة واحدة بعد التصديق على البروتوكول الاختياري، يشدد على إلزامية أن يكون إحداثها «بقانون يكون متشاورا بشأنه مع المجتمع المدني الحقوقي بما يمكن من ضمان احترام معايير البروتوكول».

وفي تفاصيل أخرى، يطرح النويضي، المعروف بخبرته القانونية في القضايا الحقوقية المرتبطة بالانتهاكات السياسية لحقوق الإنسان، توسيع مجال عمل الآلية المرتقبة «ليتجاوز مراكز الاحتجاز ويمتد إلى مختلف أماكن الحرمان من الحرية، بما فيها مستشفيات الأمراض النفسية، وكذا إلزام المسؤولين بمراكز الاعتقال بالتعاون مع أعضاء الآلية خلال زيارتهم لها».

في موضوع الاستقلالية، سرعان ما يبرز الخلاف بين تصور النشناش والجامعي والنويضي، وبين حميد بنحدو، ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بنحدو تسلح أمام مخالفيه في الرأي بمضامين دراسة مقارنة أنجزها المجلس في يوليوز 2013، حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وشملت تجارب 55 بلدا، وفي النتيجة يؤكد أن «ثلثي هذه الدول اختارت إسناد هذه الآلية لمؤسسة وطنية قائمة سلفا». ما يعني أن الآلية يجب أن تكون من داخل الهيكل المؤسساتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وليس خارجه.

في مرافعته لا يكتفي بنحدو لتبيان صلابة موقفه بالدراسة المقارنة السابقة فقط، فبالنسبة إليه الحديث عن استقلالية الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وحتى توسيع مهامها، يمكن أن يتم من داخل استقلالية المجلس الوطني لحقوق الإنسان نفسه، والذي يقول عنه إنه «مؤهل لتولي مهام هذه الآلية بالملكة، بالنظر إلى كونه يستجيب لمختلف المعايير المطلوب توفرها في هذا النوع من الآليات، وكذا تملكه لمجموعة من المؤهلات المرتبطة أساسا بوضعيته القانونية، والمهام المسنودة إليه، وكذا التجربة الغنية التي راكمها».

ومن باب الإضافات التأكيدية، يوضح بنحدو أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «الذي يعد مؤسسة دستورية، ينسجم مع مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان»، (يشير أساسا إلى كونه مؤسسة مستقلة عن السلطات العمومية الأخرى)، وينميز بتشكيلته المتعددة التخصصات، ومقاربة القرب التي يعمل من خلالها عن طريق لجانه الجهوية، إضافة إلى التجربة التي راكمها في مجال زيارة أماكن الاعتقال والحرمان من الحرية».

وبين هذا النصور أو ذاك، ينتظر أن تكون سنة 2015 حاسمة في مصير الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، لأنها السقف الزمني المحدد قانونيا لإحداثها من طرف اتفاقية الأمم المتحدة، كما أن مئاتة نظامها القانوني وفعالية أدوات تدخلها في حالات التعذيب وضروب المعاملة غير الإنسانية، ستكون الجواب الحقوقي المغربي الأفضل، على التوترات الديبلوماسية، التي يقع فيها المغرب مع بعض البلدان، كما في حالة فرنسا، التي تسعى إلى تفعيل الاختصاص الكوني في ملاحقة المسؤولين الذين يشتبه تورطهم في أفعال التعذيب، فوق ترابهم الوطني أو خارجه.

آلية ملزمة واختصاصات متنوعة

أودع المغرب في شهر نونبر الماضي وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث أصبح الدولة الـ 76 في العالم التي تنضم إلى هذا البروتوكول.

وينص هذا البروتوكول على أنه يتعين على كل دولة طرف أن تستبقي أو تعين أو تنشئ، في غضون فترة أقصاها سنة واحدة بعد التصديق عليه أو الانضمام إليه، آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي.

وتتمثل مهام هذه الآلية في القيام على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز بغية القيام، إذا لزم الأمر، وتقديم توصيات إلى السلطات المعنية بغرض تحسين معاملتهم وأوضاعهم، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذا تقديم اقتراحات وملاحظات تتعلق بالتشريعات القائمة أو بمشاريع القوانين.

جريدة يومية شاملة
المنعطف
www.almounaataf.ma

فاعلون حقوقيون يناقشون بالرباط موضوع إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمملكة

2/4985

ناقش فاعلون حقوقيون، الجمعة بالرباط، موضوع "الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب" التي تعد المملكة مطالبة بإحداثها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي أودعت وثائق التصديق عليه في شهر نونبر المنصرم.

وأكد محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، التي نظمت هذا اللقاء، أهمية إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، باعتبارها تصب في صالح المملكة وتعزيز رصيدها في المجال الحقوقي، مشددا على ضرورة التعجيل بإحداثها وضمان استقلاليتها وتنوع تركيبتها.

من جهته، أبرز النقيب عبد الرحيم الجامعي، خلال هذا اللقاء، الذي حضره جامعيون وممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية، بعض التحديات التي قد تطرح أمام إرساء أمثل للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمملكة، مشيرا، على الخصوص، إلى "إشكالية ضمان استقلاليتها، وكذا كون التوصيات التي تصدر عنها تظل غير ملزمة بالنسبة للسلطات والحكومة".

وشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التوفر على إمكانية متابعة وتفعيل توصيات هذه الآلية بما يمكن من تحقيق الأهداف التي أحدثت لأجلها، مضيفا أن عمل أعضاء هذه الآلية يجب أن يخضع بدوره للمراقبة من طرف الرأي العام والمجتمع المدني.

بدوره، أكد المحامي والأستاذ الجامعي عبد العزيز النويضي على ضرورة احترام أجل إحداث الآلية، والمحدد في سنة واحدة بعد التصديق على البروتوكول الاختياري، وإحداثها بقانون يكون متشاورا بشأنه مع المجتمع المدني الحقوقي بما يمكن من ضمان احترام معايير البروتوكول.

كما شدد السيد النويضي على ضرورة توسيع مجال عمل الآلية المرتقبة ليتجاوز مراكز الاحتجاز ويتعداه إلى مختلف أماكن الحرمان من الحرية بما فيها مستشفيات الأمراض النفسية، وكذا إلزام المسؤولين بمراكز الاعتقال بالتعاون مع أعضاء الآلية خلال زيارتهم لها.

من جانبه، استعرض السيد حميد بنحدو، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضامين دراسة مقارنة أنجزها المجلس في يوليوز 2013 حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، شملت تجارب 55 بلدا، مشيرا إلى أن هذه الدراسة أبرزت أن ثلثي هذه الدول اختارت إسناد هذه الآلية لمؤسسة وطنية قائمة سلفا.

وأكد السيد بنحدو، في هذا الصدد، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤهل لتولي مهام هذه الآلية بالمملكة، بالنظر إلى كونه يستجيب لمختلف المعايير المطلوب توفرها في هذا النوع من الآليات، وكذا تملكه لمجموعة من المؤهلات المرتبطة أساسا بوضعيته القانونية، والمهام المسنودة إليه، وكذا التجربة الغنية التي راكمها.

وأوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يعد مؤسسة دستورية، ينسجم مع مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويتميز بتشكيلته متعددة التخصصات، ومقاربة القرب التي يعمل من خلالها عن طريق لجانه الجهوية، إضافة إلى التجربة التي راكمها في مجال زيارة أماكن الاعتقال والحرمان من الحرية.

وتم خلال هذا اللقاء تقديم عرض من طرف إستر شوفيليبيرغر، المكلفة ببرنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية السويسرية للوقاية من التعذيب، تطرقت فيه لنشأة فكرة إحداث الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، وعدد من التجارب الدولية في هذا المجال.

كما استعرضت شوفيليبيرغر التحديات التي عادة ما تطرح أمام هذا النوع من الآليات، والمتمثلة، على الخصوص، في صعوبة مهام وظروف عمل أعضائها بما فيها التنقل المستمر وزيارة مراكز الاعتقال في أوقات مختلفة ليلا ونهارا. وتهم هذه التحديات أيضا تمكين الآلية من الموارد المادية الكافية وتطعيم تشكيلتها بكفاءات من قبيل الأطباء النفسيين وهو ما لا يتيسر تحققه في الكثير من الحالات.

يذكر أن المغرب أودع في شهر نونبر الماضي وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث أصبح الدولة ال 76في العالم التي تنضم إلى هذا البروتوكول.

وينص هذا البروتوكول على أنه يتعين على كل دولة طرف أن تستبقي أو تعين أو تنشئ، في غضون فترة أقصاها سنة واحدة بعد التصديق عليه أو الانضمام إليه، آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي.

وتتمثل مهام هذه الآلية، حسب المصدر ذاته، في القيام، على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز بغية القيام، إذا لزم الأمر، وتقديم توصيات إلى السلطات المعنية بغرض تحسين معاملتهم وأوضاعهم، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذا تقديم اقتراحات وملاحظات تتعلق بالتشريعات القائمة أو بمشاريع القوانين.

القلم

فاعلون حقوقيون يناقشون بالرباط موضوع إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

2316212

ناقش فاعلون حقوقيون، الأسبوع المنصرم بالرباط، موضوع «الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب» التي تعد المملكة مطالبة بإحداثها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي أودعت وثائق التصديق عليه في شهر نونبر المنصرم.

وأكد السيد محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، التي نظمت هذا اللقاء، أهمية إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، باعتبارها تصب في صالح المملكة وتعزيز رصيدها في المجال الحقوقي، مشددا على ضرورة التعجيل بإحداثها وضمان استقلاليتها وتنوع تركيبتها.

من جهته، أبرز النقيب عبد الرحيم الجامعي، خلال هذا اللقاء، الذي حضره جامعيون وممثلو عدد من الجمعيات الحقوقية، بعض التحديات التي قد تطرح أمام إرساء أمثل للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمملكة، مشيرا، على الخصوص، إلى «إشكالية ضمان استقلاليتها، وكذا كون التوصيات التي تصدر عنها تظل غير ملزمة بالنسبة للسلطات والحكومة».

وشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التوفر على إمكانية متابعة وتفعيل توصيات هذه الآلية بما يمكن من تحقيق الأهداف التي أحدثت لأجلها، مضيفا أن عمل أعضاء هذه الآلية يجب أن يخضع بدوره للمراقبة من طرف الرأي العام والمجتمع المدني.

بدوره، أكد المحامي والأستاذ الجامعي عبد العزيز النويضي على ضرورة احترام أجل إحداث الآلية، والمحدد في سنة واحدة بعد التصديق على البروتوكول الاختياري، وإحداثها بقانون يكون متشاورا بشأنه مع المجتمع المدني الحقوقي بما يمكن من ضمان احترام معايير البروتوكول.

كما شدد السيد النويضي على ضرورة توسيع مجال عمل الآلية المرتقبة ليتجاوز مراكز الاحتجاز ويتعداه إلى مختلف أماكن الحرمان من الحرية بما فيها مستشفيات الأمراض النفسية، وكذا إلزام المسؤولين بمراكز الاعتقال بالتعاون مع أعضاء الآلية خلال زيارتهم لها.

من جانبه، استعرض السيد حميد بنحدو، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضامين دراسة مقارنة أنجزها المجلس في يوليوز 2013 حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، شملت تجارب 55 بلدا، مشيرا إلى أن هذه الدراسة أبرزت أن ثلثي هذه الدول اختارت إسناد هذه الآلية لمؤسسة وطنية قائمة سلفا.

وأكد السيد بنحدو، في هذا الصدد، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤهل لتولي مهام هذه الآلية بالمملكة، بالنظر إلى كونه يستجيب لمختلف المعايير المطلوب توفرها في هذا النوع من الآليات، وكذا تملكه لمجموعة من المؤهلات المرتبطة أساسا بوضعيته القانونية، والمهام المسنودة إليه، وكذا التجربة الغنية التي راكمها.

مشاهد من احتفاليَة "خير جليس للأنام" في SIELالدار البيضاء

ما إنْ يرمقُك سائقُ سيَّارةِ الأجرة في البيضاء وسطَ الجلبة القائمة عندَ مدخل محطَّة القطَار الميناء، ممسكًا بحقيبة، حتَّى يبادرك بقوله: "المعرض؟!".. فإذَا أمنكَ سار للبحث عمَّنْ يكملان "الثالوث" ضمن الرحلة المقلّة صوب باحةِ الـ Office des foires et expositions، قبالة مسجد الحسن الثاني، حيثُ يقام المعرضُ الدولي للنشر والكتاب، الشهير اختصارا بتسمية SIEL، في دورته الحادِية والعشرين.

عطلةُ نهاية الأسبوع حفزَت زوارًا كثرًا على ارتياد المعرض، الذِي حلَّتْ فلسطين ضيفة شرفٍ عليه، هذا العام. صورتان بارزتان، رسمتا بالزيتُون، للزعيم الفلسطيني الرَّاحل، ياسر عرفات، والشاعر الفذِّ، محمُود درويش، زينتا مدخل الرِّواق الفلسطيني، وصبيَّة فلسطينيَّة، تتناولُ مدكًا ثمَّ تضعه على ثوب أبيض، لتسكب عصارة الحبات على خريطة فلسطين، والجمهورُ متحلقٌ يأخذُ من حولها الصُّور.

ولئنْ كان كان المعرضُ موجهًا للكتاب في الأصل والنشر، فإنَّ الكاتب طه عدنان، يرى في حديثٍ لهسبريس، أَنَّ موعدًا ثقافيًّا كالمعرض الدولي للكتاب بالبيضاء لا يمكن يرتهنُ بالبيع كما لوْ كان مجردَ سوق، بقدر ما يشكلُ فرصةً للوصل بين الكتاب والقراء، وفتح النقَّاش في مختلف المناحِي.

الوافدُون إلى المعرض يتحسرُون بمضضٍ على اضمحلال حضور دولٍ كانتْ وازنةً في ما تقدم، مثل العراق وسُوريا اللتين أنهكهُمَا الحرب، فيما كان الغيابُ الأنجلُوساكسُوني باديًا، مع تركيز "دار أمريكا" على تقديم معلوماتٍ للطلبة المغاربة الراغبِين في متابعة دراساتهم بالولايات المتحدَة.

عنْ الكتب التي يقبلُ عليها الزوَار، يقُول المدير الفنِّي في دار المعرفة، عادل مدكور، إنَّ طلبًا يكثرُ على الكتب القانونيَّة منْ قبل المختصِّين، فيما يضعفُ على الأدب "ثمَّة فتور نشعرُ به، هذه السَّنة حيث لا يزالُ الإقبال ضعيفًا".

انصرافُ الزوار عنْ عددٍ من الأروقة، يوازيهُ إقبال كثيف على أروقة الكتب الدينيَّة التي تجذبُ جمهورًا واسعًا إليها، سواء إلى الرواق السعودِي، أوْ الرواق المصرِي، الأمر الذي غذَّى نقاشًا بين عددٍ من الزوار حول مؤشرات الاهتمام البادي على كتب "السلف"، سيما أنَّ وزير الثقافة الأسبق، محمد الأشعري، كان قدْ أبعد عددًا من ناشرِي الكتب الدينيَّة سنة 2007.

طه عدنان يؤكدُ ضرورة شمل المعرض كافَّة الكتب سواء تعلق الأمر بكتب الأدب أوْ الدِّين أوْ الطبخ، "أهمُّ شيء في المعرض هُو التعدد، وللجمهُور إذْ ذاك أنْ يفرز الغثَّ من السمِين، لأنَّ لا أحد بإمكانه أنْ يصادر حقَّ زائر منْ الزوار في انتقاء ما يريد..ذاك الإفراز تلزمه مواكبة نقديَّة وإعلاميَّة".

ونالت القضايا المجتمعيَّة في المغرب حظَّها من النقاش برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في جلسةٍ عن المرأة والمناصفة، حضرت إليها البطلة العالميَّة، نزهة بيدوان، مؤكدة فيها على قدرات المرأة المغربيَّة، وما بوسعها أنْ تصنع بإدراتها، سيما أنها أحرزتْ لقبين عالميَّينْ بعد فترةٍ قصيرة من إجرائها عمليَّتين جراحيَّتين. نزهة شددتْ على ضرورة مساهمة الرياضي في التأطير والعمل الإنساني.

أمَّا أسعار الكتب، التي خالها الكثيرون أقلَّ مما هي عليه في المكتبات، فلمْ تكن مغريةً بالمعرض بحسب زوار استقتْ هسبريس آرائهم، وإنْ كانُوا يراهنُون على الأيَّام القادمة كيْ يخفض العارضون ثمن الكتب، على اعتبار أنَّ المعرض يشرعُ أبوابه أمام زوار "خير جليس للأنام" حتى الثالثْ والعشرينْ من فبراير الجارِي.

http://www.hespress.com/art-et-culture/255229.html

ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يواصلون اعتصامهم أمام المجلس الوطني بالرباط

رام الله – دنيا الوطن

يواصل ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مجموعة الأحداث الإجتماعية لمدن الشمال سنة 1984 اعتصامهم المفتوح الذي شرعوا فيه منذ 21 يناير الماضي ، أمام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بحي الرياض بالرباط ،

وطالب بمعالجة ملفاتهم المصنفة خارج الآجال من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة ، وتوصية الإدماج الإجتماعي التكميلية لبعضهم .

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/02/16/663180.html

ضحية للانتهاكات يراسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مصطفى ولد الكمانجي ضحية الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب ، مجموعة أحداث يناير 1984 يعاني التهميش والإقصاء الإجتماعي، حيث أصيب بالعمى ويطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقيام بالمتعين من خلال إحالة كل الشكايات الواردة عليه من طرف المعني على وزارة العدل والحريات ، إضافة إلى تمتيعه بحقه في الإدماج الإجتماعي (رقم مقرره التحكيمي 1911) نظرا لظروفه الإجتماعية ، إذ صرح أنه من مواليد 27 شتنبر 1964 مطلق وأب لطفلين أكبرهما يبلغ من العمر 16 سنة ، وقد وصلت به حالته الإجتماعية إلى أن يعيش شبه متشرد يبيت داخل سيارة.

للمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بالرقم الهاتفي : 0626118485
العنوان : خارج باب سبتة ، زنقة المارشي ، الدار 19 ، سلا

http://www.sadanews.ma/news.php?extend.510.8

La Fondation Mohammed VI pour la Protection de l'environnement prend part au SIEL

La Fondation Mohammed VI pour la Protection de l'environnement prend part à cette 21ème édition du Salon international de l'édition et du livre (SIEL).

A cette occasion, la Fondation met à la disposition des élèves des écoles inscrites au programme Eco-écoles de la région du Grand Casablanca une borne interactive dédiée à l'éducation au développement durable, indique un communiqué de la Fondation, précisant que ce contenu est accessible au niveau du stand mis en place collaboration avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

Engagée sur de nombreux programmes d'éducation au développement durable, la Fondation s'est toujours attachée à utiliser les moyens les plus efficaces et attractifs pour toucher ses cibles, particulièrement les enfants et les jeunes. En effet, ajoute la Fondation, leurs visites offrent non seulement une opportunité de découverte d'un contenu innovant et ludique à travers les technologies de l'information et de la communication, mais aussi une réflexion sur les sujets étudiés sur les bancs de l'école sur le développement durable. "Ce prolongement, comme cité dans l'Agenda du développement durable post 2015 par l'Unesco, appuie un apprentissage de la durabilité "par la pratique"", poursuit la même source.

Dans le cadre des ateliers qui se tiennent en marge du Salon, la Fondation participe le 21 février (12h15-13h15, aux côtés de deux Associations "Terre et humanisme" et "Akhial", à l'espace "Paroles aux associations"dédié à la thématique de l'environnement. Cet atelier permet de faire connaître le travail des associations marocaines qui ont fait progresser la question des droits des femmes et de leur rendre hommage.

Échéances électorales

Le CNDH formule une cinquantaine de recommandations

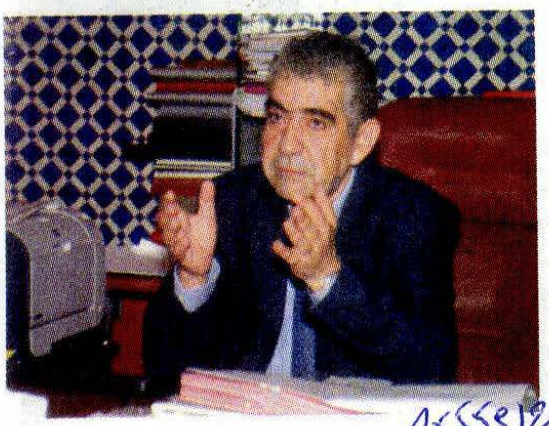

Quelque cinquante-cinq recommandations sont formulées par le Conseil national des droits de l'Homme pour «des élections plus inclusives et plus proches des citoyens». Le découpage électoral est parmi les points sur lesquels s'est attardé le CNDH en vue de garantir une représentation équitable. Le conseil de Driss El Yazami appelle également à la promotion de la représentativité des femmes. À l'instar de ce que proposent bon nombre de militantes associatives, le CNDH estime que le renforcement des mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs passe par le système d'alternance femme/homme dans le classement des listes. Par ailleurs, en vue de garantir une représentation professionnelle plus équitable, le CNDH propose d'amender le Statut général de la fonction publique, le Code du travail et leurs textes d'application. ■

Échéances électorales

Le Conseil national des droits de l'Homme formule une cinquantaine de recommandations

Page 2